

علم الوضع

للشيخ عبد الحميد الزهراوي

١٢٨٨ - ١٣٣٤ هـ

١٨٧١ - ١٩١٦ م

الدكتور عبد الاله نبهان

هذه رسالة لطيفة في علم الوضع جمعها الشيخ الشهيد عبد الحميد الزهراوي، قمت بتحقيقها والتعليق عليها، وقدمت لها معرفاً بمؤلفها تعريفاً موجزاً وبعلم الوضع وبالنسخة المعتمدة .

١- المؤلف (١) :

عبد الحميد بن السيد محمد شاكر بن السيد إبراهيم الزهراوي، ولد في حمص عام ١٢٨٨ هـ (١٨٧١ م) وتلقى تعليمه الأول في «المكتب» على يد الشيخ مصطفى الترك^(٢)، ثم نقله والده إلى «المكتب الرشدي»

(١) اعتمدنا في هذه الترجمة على مادونه صديق الشيخ الزهراوي الشيخ أحمد نبهان في مجلة المنار مترجماً صديقه. مجلة المنار، المجلد ٢١ ص ١٥٠-١٥٣ ثم ص ٢٠٧-٢١٣ وانظر ماكتبه عنه السيد محمد رشيد رضا في مجلة المنار في المجلد ١٩ : ١٦٩ وانظر معجم المؤلفين ٥ : ١٠٤ والأعلام ٣ : ٢٨٨ وحلية البشر ٢ : ٧٩١

(٢) مصطفى الترك ابن الشيخ أحمد الترك، وعُرف بالترك لأن والده كان ممن حضر مع عسكر السلطان عبد المجيد لمحاربة إبراهيم باشا، واستقر بعد ذلك بحمص. وكان الشيخ مصطفى يقول الشعر على طريقة أهل الحقيقة. وله محاورات شعرية مع تلميذه الزهراوي نشرناها في مجلة التراث العربي. عن التاريخ الحمصي للوفائي/ مخطوط وانظر مجلة التراث/ العدد المزدوج ٢٥ - ٢٦ / ١٩٨٧ دمشق.

- ٤٥١ -

بحمص، وتخرج فيه حاملاً شهادة التحصيل، واستمر بعدئذٍ في طلب العلم، فقرأ العربية على بعض شيوخ بلده، وقرأ الفقه الحنفي على الشيخ حسن الخوجة، وقرأ الحديث والتفسير والعقائد على الشيخ المحدث عبد الساتر أفندي الأتاسي، ومنه أخذ الإجازة بقراءة الحديث وروايته، وقرأ الأصول والكلام والمعقول على الشيخ عبد الباقي الأفغاني⁽³⁾ نزيل حمص.

اتجه الشيخ بعد ذلك إلى السفر للسياحة ثم للتجارة، وكان سفره الأول إلى الآستانة سنة ١٣٠٨ ومنها إلى مصر وفيها اجتمع بكثير من الأدباء «وجرت بينه وبينهم مطارحات شعرية على البدهة فكان محل إعجاب الجميع..» وعاد إلى حمص وأصدر فيها جريدة سماها «المنير» كان يتحمل نفقات طبعتها ويوزعها، ولم تلبث أن منعت من قبل العثمانيين.

وفي سنة ١٣١٣ هـ سافر إلى الآستانة بقصد التجارة، لكنه لم يلبث أن ترك التجارة ليعمل في جريدة «المعلومات» وأخذ يحرر مقالاته الأدبية والإصلاحية، ولم يلبث أن أوقف «تحت المراقبة» أربعة أشهر، وأرسل إلى دمشق الشام «مأمور إقامة تحت المراقبة براتب خمسمائة غرش كل شهر». وفي دمشق صنف رسالته في الإمامة وشروطها، ورسالة أخرى سماها

(3) عبد الباقي الأفغاني: ذكره الوفائي في التاريخ الحمصي / ٢٦ / وقال مافحوه أن الشيخ حضر من الحجاز وتوطن في حمص، وسكن في الجامع النوري الكبير، وأن علماء حمص قد قرؤوا عليه، وذكره كحالة في معجم المؤلفين ٥ : ٧٠ وقال عنه: الكابلي، نزيل دمشق.. وذكر أن وفاته سنة ١٩٠٧. قلت: ويمكن أن يكون الأفغاني نزل دمشق أولاً ثم استقر في حمص.

الفقه والتصوف، وثار به بعض معاصريه وأغروا به العامة، فحبسه الوالي ناظم باشا حبساً سياسياً ليحميه، ثم جمعه بمعارضيه للمناظرة «فما قامت لهم حجة مقنعة على دعواهم بل كانت حجته هي الدامغة» وبعد سنة وستة أشهر قضاها في دمشق أرسل محفوظاً إلى الآستانة وبقي فيها ستة أشهر ليعود بعدها إلى حمص.

قضى الشيخ مدة في حمص، فرّ بعدها هارباً إلى مصر عن طريق طرابلس الشام سنة ١٣٢٠ هـ، وعمل هناك محرر في جريدة «المؤيد» و«الجريدة» حتى حدث الانقلاب العثماني وأعلن الدستور «فطلبه إخوانه بحمص ليكون نائباً عنهم في مجلس النواب (المبعوثين) فأجابهم..، وانتخب هو وخالد أفندي البرازي مبعوثين عن لواء حماة، فذهب إلى الآستانة، وهناك أصدر جريدة «الحضارة» باللغة العربية.

وفي نهاية هذه الدورة فُضّ المجلس فعاد الشيخ إلى حمص، ثم سافر إلى الآستانة من أجل جريدته، ولبت مدة عاد بعدها إلى وطنه، ثم سافر إلى مصر فانتخب من حزب اللامركزية رئيساً للمؤتمر الذي انعقد في باريس عام ١٩١٣ م.

عاد بعد ذلك إلى الآستانة مع نفر من رفاقه الذين كانوا في المؤتمر، وعيّن عضواً في مجلس الأعيان ليشرف على إنجاز وعود الترك للعرب. ولم تلبث أن نشبت الحرب العالية الأولى، وتسلم جمال باشا زمام السلطة في بلاد الشام، وأقدم على إعدام أحرار العرب في دمشق وبيروت. وكان إعدام الشيخ الزهراوي في دمشق ليلة السبت في ٤/ رجب/ ١٣٣٤ هـ = ٢٣/ نيسان/ ١٩١٦ م رحمه الله رحمة واسعة.

ترك الشيخ آثاراً علمية منها كتاب «خديجة أم المؤمنين» الذي طبع

بمصر بمطبعة المنار ١٣٢٨ هـ ومنها رسالة الفقه والتصوف التي طبعت بالمطبعة العمومية بمصر سنة ١٣١٩ هـ. ومنها مقالاته في الحب والبغض التي نشرت في مجلة المنار منجّمةً. ومقالات كثيرة نشرت في جريدة «الحضارة» وجمع معظمها وصدر في مجلد عن المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية بدمشق وله غير ذلك..

٢- علم الوضع:

هذا العلم من العلوم التي قلّ فيها التصنيف، ولم يكتب لها الاستمرار، حتى إن صاحب «مفتاح السعادة» قال فيه: «وهذا علم نافع في الغاية إلا أنه لم يدون بعد»^(١) ويبدو لي أن الإمام عضد الدين الإيجي (ت ٧٥٦ هـ)^(٢) هو أول من ألف فيه رسالة تعاورها الشراح، وهي رسالة موجزة، وصفها صاحب «مفتاح السعادة» بقوله: «إنها قطرة من البحر، ورشفة من ذلك النهر»^(٣).

وخصّ الشيخ عبد الهادي نجا الأبياري^(٤) [ت ١٣٠٥ هـ] علم الوضع بصفحات من كتابه «سعود المطالع» تحدث فيه عن هذا العلم: عن موضوعه وفائده وغايته قال: «وقد عرفوا الوضع بأنه تعيين الشيء بإزاء

(١) انظر مفتاح السعادة ١: ١٣٠.

(٢) عضد الدين الإيجي المتوفى سنة ٧٥٦ هـ مؤلف العضدية التي تناولها الشراح،

انظر كشف الظنون ١: ٨٩٨: رسالة في الوضع.

(٣) مفتاح السعادة ١: ١٣٠.

(٤) عبد الهادي الأبياري ١٢٣٦-١٣٠٥ هـ = ١٨٢١-١٨٨٨.

أديب مصري وكاتب، له نظم. تعلّم في الأزهر وعهد إليه الخديوي إسماعيل بتأديب أولاده، ثم جعله الخديوي توفيق إماماً لخاصته ومفتياً. توفي في القاهرة. له نحو أربعين كتاباً.

المعنى، بحيث متى سُمع أو أُحسَّ فهم منه المعنى الموضوع هو له. وهذا التعريف يشمل وضع اللفظ وغيره كالإشارة والعقد والنصب، ومن عرفه بأنه جعل اللفظ يإزاء المعنى فقد أراد تعريف نوع منه وهو وضع اللفظ لمعناه. والتعريف الأول يشمل كذلك المفردات والمركبات، غاية الأمر أن المفردات موضوعة بالوضع الشخصي، والمركبات بالوضع النوعي بناءً على أن دلالتها لفظية لا عقلية..». «وموضوعه الأسماء المعينة بإزاء المعاني من حيث تعيينها، وغايته معرفة حقائق الأشياء ومجازاتها.. وهو من توابع علم العربية».

وأتاح لي عملي في رسالة الزهراوي أن أراجع كتباً في علم الوضع عنوانه «إتقان الصنع في شرح رسالة الوضع» لمحمد سعيد الحسني، وأن أرجع أيضاً إلى بعض ما كتب في هذا العلم، فوجدت أنه وليد لقاء وتمازج بين علم النحو والمنطق والبلاغة وفقه اللغة.. لكن هذا الوليد لم يتح له أن يكتمل، ربما لعدم الحاجة إليه، أو لأن الظروف التي نشأ فيها لم تتطلب نموه لاكتفائها بغيره. لذلك كان كل ما لدينا هو رسالة العضد وشروحها وما علق عليها. كما أن هذا العلم لم يلق في عصرنا أي اهتمام. لكن جمع الزهراوي لرسالة في هذا العلم يدل على أنه كان متداولاً في نطاق ضيق حتى مطلع القرن العشرين.

٣ - رسالة الزهراوي في علم الوضع:

كثير من رسائل الزهراوي التي لم يتح لها النشر ضاعت ولم يبق منها إلا الاسم، فقد ذكروا أن له رسالة في المنطق، وأخرى في النحو، وثالثة في علوم البلاغة، كما ذكروا له كتاباً في الفقه. وكان مصير هذه الرسالة مصير أخواتها لولا المصادفة، فبالمصادفة وحدها وقعت على هذه

الرسالة وذلك أنني احتجت إلى مراجعة مسألة في الفقه، فمددت يدي إلى المجلد الثامن من كتاب المغني والشرح الكبير لابن قدامة من نسخة الشيخ أحمد نبهان^(١) وفتحته لأجد فيه كراسة مخطوطة مضت عليها عشرات السنين، وكانت رسالة الزهراوي، ولاشك في أن الشيخ أحمد قد وضعها وهو يقصد إلى حفظها وصيانتها فكان له ما أراد.

تألف الكراسة من ست عشرة صفحة، شغلت الرسالة منها إحدى عشرة صفحة بقياس $19 \times \frac{1}{4}$ سم. في كل صفحة تسعة عشر سطرًا، ومتوسط كلمات السطر ثماني كلمات. والكتابة بخط نسخي جميل مقروء. ونُصّ في خاتمها أن الفراغ من نسخها على يد عبد الحميد الزهراوي يوم الثلاثاء الواقع في ١٤ / ربيع الأول سنة ١٣٠٥ هـ. وقد قمتُ بنسخ الرسالة وضبطها وألحقتُ بها تعليقاتُ أظنها نافعة مفيدة لمن يطالع في علم غابت معالمه منذ زمن بعيد.

(١) الشيخ أحمد بن عمر نبهان (١٨٥٢ - ١٩٤٢) الشافعي، أبو طاهر ولد بحمص، وبها تلقى علومه بتوجيه من والده الشيخ عمر، واتجه إلى الفقه والأصول وشارك في غيرهما، عرف بين رجالات عصره بسعة العلم ورجاحة العقل، قال فيه الشيخ محمد رشيد رضا يصف مستقبله في حمص «... فإذا بالصديق الكريم والوليّ الحميم السيد عبد الحميد أفندي الزهراوي ينتظرني فيها مع طائفة من أهل العلم وكرام البلد، في مقدمتهم الشيخ أحمد نبهان، الذي حبه إلينا على البعد مانمي إلينا من عقله وأخلاقه وحبّه للإصلاح مع علمه وسيرته» (مجلة المنار/ المجلد ١٢/ ص ١٥٠/ ١٩٠٩ م). كان قسويّ البنية مهيباً، عمل في تجارة الأخشاب، وكان محلّه مجلس علم ومذاكرة وسياسة تؤمه كبار الشخصيات كخالد أفندي الحكيم والشيخ عبد الحميد الزهراوي ورفيق رزق سلوم من حمص ومن الوافدين إليها والمارين بها..

له ديوان شعر أحرقه في أواخر أيامه، ولا نعرف من آثاره إلا ما كتبه في مجلة المنار/ المجلد ١٩/ عن صديقه الشهيد عبد الحميد الزهراوي. توفي بحمص ودفن في مقبرة جوررة الشياح.

للدلالة على ثبوت شئ لشيئ اوزنه عنه تنبيه
 اختلف في النكرة الدالة على معنى له وجود في الذهن
 بالأدراك ووجوده في الخارج بوجود فريدة كالإنسان
 هل هي موضوعة للمعنى الخارجي او للمعنى الذهني او
 للمعنى من حيث هو ذهاب الى الأول الجمهور، والى الثاني
 الأمام والى الثالث التقي السبكي واما النكرة الدالة على
 معنى لا وجود لفرد منه في الخارج كبحر من ذيق فموضوع
 للذهني فقط واما النكرة المعرفة فنهاما وضع للذهني
 للخارجي كعلم الشخص واسم الإشارة ومنه ما وضع للذهني
 قطعاً كعلم الجنس والمعرف بالام الحقيقة الخاتمة
 النكرة بالمعنى الأول المقابل للعرفة قسم اسم جنس
 وهذا عند المحققين موضوع للماهية لا باعتبار حضورها
 في الذهن كأسد ونكرة بالمعنى المقابل لاسم الجنس
 موضوعة للفرد انتهى وهذا آخر ما اردنا جمعه
 في هذه الرسالة نسأله سبحانه وتعالى ان يوفقنا
 لطاعته وما يحب ويرضاه والحمد لله رب العالمين
 وكات الفراغ من نسخها على يد عبد الحميد الزهراني
 يوم الثلاثاء الواقع في اربع وعشرون شهر ربيع الأول
 الزبي هو سنة ثمان مائة الف
 وثلاثمائة وخمسة
 ولله يد على
 التمام

نموذج الصفحة الأخيرة.

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله مستحق الحمد، والصلاة والسلام على سيدنا محمد
 أشرف عبد^(١)، وعلى آله، ما وضع مؤلف في تأليفه أما بعد:
 فهذه رسالة لطيفة في علم الوضع تشتمل على مقدمة وفصلين
 وخاتمة.

١ - المقدمة^(٢):

علم الوضع بأصولٍ يُعرفُ بها أحوالُ اللفظِ من حيثُ إنَّه موضوعٌ
 موضعاً عاماً أو خاصاً، لموضوع له عام أو خاص بوضع نوعي أو
 شخصي.

وموضوعه: اللفظ من هذه الحيشة^(٣).

(١) ذكر في الحاشية مايلي: «لما كانت استفاضة المطالب واستفاضة المآرب متوقفة على
 مناسبة ما بين المفيض والمستفيض وملاءمة ما بين المفيد والمستفيد، وكان المفيض في غاية التجرد،
 والمستفيض في غاية التعلق وجب التوسل في ذلك المتوسط بجهتين، ليستفيض بجهة تجرده من
 الحق، ويفيض بجهة تقدمه على الخلق، فلذا أردف المؤلف حمد الله تعالى بالصلاة على نبيه الذي
 هو الواسطة العظمى في ذلك فقال: والصلاة والسلام على سيدنا محمد. اهـ.

(٢) في الحاشية مايلي: «قوله: المقدمة هي قسمان: مقدمة علم ومقدمة كتاب، والفرق
 بينهما أن مقدمة العلم اسم لثلاثة معان: تعريفه وبيان موضوعه وبيان غايته. ومقدمة الكتاب اسم
 لطائفة من الألفاظ قدمت أمام المقصود لارتباط له بها فيه، سواء كانت تلك الطائفة من الألفاظ
 دالة على المعاني الثلاثة أم لا، فبين ذاتيهما تباين، وبين مقدمة العلم ومدلول مقدمة الكتاب عموم
 وخصوص مطلق، والأعم مدلول الكتاب. اهـ. ولا مانع من جعل المقدمة هنا مقدمة علم
 ومقدمة كتاب كما لا يخفى.

(٣) الحيشة: بمعنى وجهة النظر، تكملة المعاجم ٣: ٣٩٠.

وغيته الإحاطة بأوضاع الألفاظ.
 والوضع لغةً: جعلُ الشيء في حيزٍ معيّن (٤).
 واصطلاحاً: يطلقُ بالاشتراك على معنيين:
 أحدهما: تعيينُ اللفظِ للدلالةِ على معنىٍ بنفسه (٥). وعليه فلا وضعَ
 للمجاز لأن دلالته على معناه المجاز ليس بنفسه بل بواسطة القرينة، فالوضع
 بهذا المعنى خاصٌ بالحقيقة ويسمى وضعاً أولياً تحقيقاً.
 ثانيهما: تعيينُ اللفظِ بإزاء المعنى، أي سواء كانت دلالته عليه بنفسه
 أو [ص ٢] بواسطة القرينة، وعليه فالجوازُ موضوعٌ تأولياً ثانوياً، فنحو (أسد)
 من قولك: (رأيتُ أسداً يرمي) موضوعٌ للرجل الشجاع بحسب التأويل
 والادعاء. فظهر لك أن الوضعَ قسماً:
 - تحقيقيّ كما في وضع الحقيقة.
 - وتأويليّ كما في وضع المجاز.
 فالتحقيقيّ: ما كانت الدلالةُ معه بواسطة القرينة (٦).

[تنبیه (٨): إذا أطلق الوضع عند علماء البيان انصرف إلى الوضع

(٤) جاء في اللسان: الوضع ضدّ الرفع، وضعه يضعه وضعاً وموضوعاً، ووضع
 الشيء في المكان أثبتته فيه... «وضع».

(٥) في الكليات ٥ : ٣١: الوضع هو كون الشيء مشاراً إليه بالإشارة الحسية،
 وتخصيص اللفظ بالمعنى كما في «التلويح». وقيل: هو جعل اللفظ دليلاً على المعنى، وهو من
 صفات الواضع.

(٦) هكذا ورد في الأصل والسياق يقتضي أن الوضع التحقيقي ما كانت الدلالة معه
 بنفسه أي باللفظ الموضوع. والوضع التأويلي ما كانت الدلالة معه بقرينه

(٨) جاء في إتقان الصنع ١٤: التنبیه عبارة عن بحث تدلّ عليه الأبحاث السابقة
 بطريق الإجمال. بحيث لو لم يذكر يعلم بأدنى تأمل. وقيل: إعلامٌ بتفصيل ما علم إجمالاً..

بالمعنى الأول الخاص بالتحقيقي، فمرادهم بالوضع في تعريفه الحقيقية
والجواز الوضع الحقيقي^(٧)، وإذا أطلق عند النحاة انصرف إلى الوضع
بالمعنى الثاني الشامل للتحقيقي والتأويلي وهو تعيين اللفظ بإزاء المعنى^(٨)،
فلا تصح إرادة المعنى الأول للوضع في تعريف الكلمة بأنها لفظٌ وضع
لمعنى مفرد لخروج المجازيات كلها منه فلا يكون جامعاً. [ص ٣]
واعلم أن لهم موضوعاً وهو اللفظ، وموضوعاً له وهو المعنى، وآلة
وضعٍ وهي معنى كلي يلاحظ الواضع به جزئيات الموضوع له ليضع
اللفظ لكل فردٍ من تلك الجزئيات، ولا بد أن يكون ذلك على ذكر
منك^(٩) [ص ٣] لئلا تشتبه عليك التقسيمات الآتية.

٢- الفصل الأول في تقسيم الوضع باعتبار الموضوع:

(٧) ذكر السكاكي في المفتاح ١٥٤: أن أصحابه يحدون الحقيقة هكذا: كل كلمة
أريد بها ما وقعت له في وضع واضع وقوعاً لا تستند فيه إلى غيره.
(٨) قال الرضي في شرح الكافية ١: ٢١: والمقصود من قولهم وضع اللفظ: جعله
أولاً لمعنى من المعاني مع قصد أن يصير متواطئاً عليه بين قوم، فلا يقال- إذا استعملت اللفظ
بعد وضعه في المعنى الأول-: إنك واضعه، إذ ليس جعلاً أولاً..
وعقب الرضي على ما شرحه فقال:
بلى، لو جعلت اللفظ الموضوع لمعنى آخر مع قصد التواطؤ، قيل إنك واضعه كما إذا
سميت يزيد رجلاً..

(٩) وضعت الحاشية التالية في هامش هذه الصفحة وهي تخص ماسياتي في
الصفحة رقم ٣ من المخطوط: «فائدة: إذا قيل لك: لفظ زيد، وضعه شخصي أو نوعي؟ فقل:
وضعه شخصي، فإذا قيل: ولم؟ فقل لأنه وضع أخذ فيه الموضوع وهو اللفظ مشخصاً معيناً،
وكل وضع أخذ فيه الموضوع مشخصاً معيناً فهو وضع شخصي. ينتج «زيد» شخصي. وإذا
قيل لك «ضارب» وضعه شخصي أو نوعي؟ فقل: نوعي، فإذا قيل لك: ولم؟ فقل لأنه وضع
أخذ فيه الموضوع وهو اللفظ بقانون كلي، وكل وضع أخذ فيه الموضوع بقانون كلي فهو
وضع نوعي. ينتج أن وضع «ضارب» نوعي وقس على ذلك. اهـ.

الوضع التحقيقي قسمان: شخصي ونوعي، لأن الموضوع أعني اللفظ إن أخذ معيماً مشخّصاً فالوضع شخصي، كأن يقول الواضع: عنيتُ هذا اللفظ كـ (زيد) للدلالة على معنى كذا^(١٠).
 وإن أخذ الموضوع عاماً كلياً كأن يقول: كلُّ لفظ يكون على هيئة كذا عيّنته ليدلّ على معنى كذا، فالوضع نوعي^(١١) ومنه المجاز وكلُّ

(١٠) في الكليات ٥ : ٣٣: إذا تصوّر الواضع لفظاً خاصاً وتصور أيضاً معنى معيماً إما جزئياً أو كلياً، وعيّن اللفظ بعين ذلك المعنى أو لكل واحد مما يصدق عليه ذلك المعنى يسمّى هذا الوضع وضعاً شخصياً، وحينئذٍ إما أن يكون الوضع والموضوع له خاصّين بأن يتصور معنى جزئياً ويعيّن اللفظ بإزائه كالأعلام الشخصية فإنها أسماء تعيّن مسماها من غير قرينة.
 - أو يكونا عامين بأن يتصور معنى كلياً ويعيّن اللفظ بإزائه كعامّة النكرات.
 - أو يكون الوضع عاماً والموضوع له خاصاً بأن يتصور معنى كلياً ويلاحظ به جزئياته ويعيّن بهذه الملاحظة الإجمالية اللفظ دفعةً واحدة لكل واحد من تلك الجزئيات كالمضمرات، والموصولات، وأسماء الإشارات، وأسماء الأفعال، والحروف، وبعض الظروف كأين وحيث وغيرهما مما يتضمن معنى الحروف.
 وأما كون الوضع خاصاً والموضوع له عاماً فغير معقول لاستحالة كون جزئي آلة الملاحظة كلياً.

(١١) ذكر في الكليات ٥ : ٣٢ أن الوضع النوعي ثلاثة أنواع:

- ١- وضع خاص لموضوع له خاص كوضع أعلام أجناس الصيغ من (فعل يفعل) وغيرهما من جميع الهيئات الممكنة الطارئة على تركيب (ف ع ل) فإنها كلها أعلام الأجناس للصيغ الموزونة هي بها.
- ٢- ووضع عام لموضوع له خاص كوضع عامة الأفعال، فإنها موضوعة بالنوع بملاحظة عنوان كلي شامل بخصوص كل نسبة جزئية من النسبة التامة، فالموضوع له تلك النسب الجزئية الملحوظة بذلك العنوان الكلي، فالوضع عام والموضوع له خاص.
- ٣- ووضع عام لموضوع له عام كالمشتقات مثل اسم الفاعل والمفعول والمصغّر والمنسوب وفعل الأمر والفعل المبني للمفعول إلى غير ذلك مما يتعلق بالهيئات فإنها ليست موضوعة بخصوصياتها بل بقواعد كلية.

مادالته على معنى بالهيئة كالمركب والمشتق والمصغر والمنسوب والمثنى والجمع. والحاصل أن شخصية الوضع بتشخص اللفظ الموضوع، ونوعيته بعمومه.

تنبيهات:

١- الأول: إنما خصصنا التقسيم المذكور بالوضع الحقيقي لأنَّ الوضع التأويلي لا يقبل ذلك إذ هو نوعي لا محالة؛ مثلاً الواضع لما وضع المجاز وضعه مستحضراً أفرادَه بوجه كليٍّ ليشمل حيثُ قال: وضعتُ كل لفظ بين معناه ومعنى آخر علاقته العلامات المعبرة ليبدل على هذا المعنى الآخر بواسطة القرينة.

٢- الثاني: علم الشخص، لا يكون وضعه إلا شخصياً بخلاف علم الجنس فإنَّ وضعه [ص ٤] يكون شخصياً كأسامة، ونوعياً وستأتي الإشارة إليه. وأما بقية المعارف كالضمائر والموصولات وأسماء الإشارة وكذا الحروف وكلُّ مادالته على المعنى بالمادة فوضعها شخصيٌّ.

٣- الثالث: معنى الفعل مركب من ثلاثة أجزاء^(١٢): الأول: الحَدَث كالضربِ والقَتْل وغيرهما مما يُبدلُ عليه بالمصدر، والفعل موضوعٌ له وضعاً شخصياً بمادته، أي جوهر حروفه مثل: «ض ر ب» و «ق ت ل» من قتل.

والثاني: الزمان.

(١٢) في الكلبيات ٣: ٣٢٧: الفعل موضوع لحدَث ولمن يقوم به ذلك الحدَث على وجه الإبهام، أي في زمان معين، ونسبة تامّة بينهما على وجه كونهما مرآة لملاحظتهما. وكل من هذه الأمور جزء من مفهوم الفعل ملحوظ فيه على وجه التفصيل.

والثالث: النسبة. وهو موضوع لهما وضعاً نوعياً بصيغته وهيئته، أي حالته العارضة لحروفه من اجتماعها وترتيبها وحرركاتها وسكناتها وهما من الملفوظات بخلاف الاجتماع والترتيب من المنقولات لعلّة من المعقولات.

والجزءان الأولان - أعني الحدث والزمان - مستقلان^(١٣)، والجزء الثالث أعني النسبة، غير مستقل. فالفعل غير مستقل، لأن المركّب من المستقل وغير المستقل غير مستقل، ولذا لا يصلح لأن يكون مسنداً إليه محكوماً^(١٤) عليه^(١٥). فإن قيل: مقتضى كون الفعل غير مستقل بالمفهومية [ص ٥] أن لا يصلح أيضاً جعله مسنداً ومحكوماً به، إذ مالا يستقل بالمفهومية لا يلاحظ قصداً بالذات حتى يصلح الحكم به.

(١٣) في الكليات ٣: ٣٢٧: ودلالة الأفعال على الأزمنة بالتضمن الحاصل في ضمن المطابقة لأنها تدل بموادها على الحدث وبصيغتها على الأزمنة، فالحدث والزمان كلاهما يفهمان من لفظ الفعل، لأن كل واحد منهما جزء مدلوله بخلاف المصدر، فإن المفهوم منه الحدث فقط، وإنما يدل على الزمان بالالتزام، فيكون مدلوله مقارناً للزمان في التحقيق والواقع ونفس الأمر لا في الفهم من اللفظ حتى يلزم أن تكون المصادر والصفات والجمل وغيرها داخلة في قسم الأفعال.

(١٤) في الأصل: محكوماً. وما أثبتناه هو الصواب بدليل ماسياتي بعد.

(١٥) في الكليات ٣: ٣٢٨: وامتناع الإخبار عن الفعل إنما يكون إذا كان مسنداً إلى مجموع معناه، معبراً عنه بمجرد لفظه مثل (ضرب، قتل) أما إذا لم يرد منه ذلك بأن يراد اللفظ وحده كما في قولك: «ضرب»: مؤلف من ثلاثة أحرف.. أو مع معناه متصللاً بفاعله كما في قوله تعالى ﴿وإذا قيل لهم آمنوا/ البقرة ٢/١٣ أو يراد مطلق الحدث المدلول عليه ضمناً مع الإضافة كما في قوله تعالى ﴿يوم ينفع الصادقين صدقهم﴾ / المائدة / ١١٩ / أو مع الإسناد كما في «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه» ففي تلك الصور لا يمتنع الإخبار عن الفعل.

قلت: ما أورده صاحب الكليات ليس دليلاً قطعياً، لأنه يمكن أن يقال إن ما ورد ليس فيه إخبار عن الفعل وإنما عن المصدر أو عن أمر آخر..

أجيب: بأن جعله مسنداً أو محكوماً به إنما هو باعتبار جزئه (١٦) فقط أعني الحدث.
فإن قيل: هلاً صح جعله مسنداً إليه ومحكوماً عليه باعتبار جزئه المذكور؟

أجيب: بأن وضع هذا الجزء على أن يسند إلى شيء آخر، فلو جعل مسنداً إليه لكان فيه خروج عن وضعه. اهـ.
وما تقدم من أن معنى الفعل مركب من ثلاثة أجزاء: الحدث والزمان والنسبة أغلبي. فإن الفعل قد يعرَى عن الحدث كـ (١٧)، أو عن الزمان كـ نعم وبئس (١٨) وبعث واشترت (١٩).

٤- الرابع: المشتقات موضوعة باعتبار المادة وضعاً شخصياً للحدث باعتبار الهيئة (٢٠) [و] وضعاً نوعياً للذات والنسبة، أعني ذاتاً مبهمَةً يُنسبُ إليها الحدثُ المستفاد من المادة نسبةً واقعةً على جهة

(١٦) في الأصل: جزئيه.

(١٧) كان الناقصة لا تدل على الحدث وإنما يقيد الحدث بها. وقال في الكليات ٤: ٨٤ كان الناقصة لادلالة فيها على عدم سابق ولا على عدم الدوام، ولذلك تستعمل فيما هو حادث مثل: (كان زيد راجباً) وفيما هو دائم ﴿كان الله غفوراً﴾ / النساء / ٩٦.

(١٨) جاء في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف ١: ١٢١ / المسألة ١٤: إنما امتنع - أي نعم وبئس - من اقترانهما بالزمان الماضي وما جاء التصرف لأن «نعم» موضوع لغاية المدح، و«بئس» موضوع لغاية الذم، فجعل دلالتهما مقصورة على الآن، لأنك إنما تمدح وتذم بما هو موجود في الممدوح أو المذموم، لا بما كان فزال، ولا بما سيكون ولم يقع.

(١٩) وهذا ما عبر عنه سيبويه بقوله: «وما يكون ولم يقع» وذلك كقولك: اخرج أو كقولك لمن يساومك: بعثك بكذا، فالبيع يمكن أن يكون لكنه لم يقع.

(٢٠) زيادة الواو يقتضيها السياق.

مخصوصة. فصيغة ذلك المشتق إن كانت لاسم الفاعل فالنسبة على جهة القيام به، وإن كانت لاسم المفعول فالنسبة على جهة الوقوع عليه، وإن كانت لاسم الزمان فالنسبة على جهة الوقوع فيه، وإن كانت للمكان فالنسبة [ص ٦] على جهة الوقوع فيه بمعنى الاستقرار الفاعل فيه حين صدور الحدث عنه، وإن كانت للآلة فالنسبة على جهة كون الشيء بين الحدث وفاعله واسطة في صدوره منه، وقس على ما ذكرنا سائر المشتقات^(٢١). فالفرق بين الفعل وسائر المشتقات ليس إلا بحسب الوضع النوعي الذي هو باعتبار الهيئة، لأن الفعل موضوع باعتبار الهيئة وضعاً نوعياً للنسبة والزمان، وما عداه من المشتقات موضوع باعتبارها كذلك للنسبة والذات، والمراد بالذات ما يشمل الزمان في اسم الزمان أن لا يشك أحد أن جزء معناه حدث وزمان. اهـ

٥- الخامس: لكل مركب ثلاثة أوضاع بثلاثة اعتبارات:

أحدها: وضع نوعي باعتبار هيئة لفظ الحاصل له من تركيب كلماته وترتيبها، وبهذا النوع يدل على الإخبار والإنشاء.

ثانيها: وضع شخصي^(٢٢) باعتبار كل فرد من كلماته، وبهذا

(٢١) جاء في سعود المطالع ٤٧٠ قوله: قال في العضدية: واحتمال انقسام بعض الأقسام إلى أقسام مندرجة تحته لا يمنع الانحصار كالفعل والمشتق، فالمشتق ينقسم بأن يقال: المشتق إما أن يعتبر قيام ذلك الحدث به من حيث الحدوث وهو اسم الفاعل. أو الثبوت وهو الصفة المشبهة أو وقوع الحدث عليه وهو اسم المفعول أو كونه آلة لحصوله وهو اسم الآلة، أو مكاناً وقع فيه وهو ظرف المكان، أو زماناً هو ظرف الزمان أو يعتبر قيام الحدث به على وصف الزيادة في غيره وهو اسم التفضيل.

(٢٢) قال في سعود المطالع ٤٦٩: واعلم أنه حيث أطلق علماء الوضع الشخص فمرادهم به ماله تشخص، والتشخص هو ما به يصير الشيء بحيث يتمتع العقل عن فرض =

الوضع يدلّ كلُّ مفردٍ على معناه الذي هو جزء ذلك المركّب، فنسبةُ الوضعِ الشخصيِّ إلى المركّب على هذا الاعتبار مجازٌ، من نسبة مال للجزء إلى الكل.

ثالثها: وضعٌ شخصيٌّ باعتبار مجموعِ الكلمات من حيثُ هو مجموعٌ مع قطعِ النظر [ص ٧] عن المفردات للهيئة المنتزعةِ الحاصلةِ من اجتماع معاني مفرداته في الذهن. وهذا هو الوضع الشخصيُّ للمركب. فنسبةُ هذا الوضعِ إلى المركب حقيقةٌ، بخلافِ الوضعِ الشخصيِّ لمفردِ كلماته، فإنَّ نسبتهِ إلى المركب مجازٌ كما مرَّ، أي ونسبتهِ إلى تلك المفردات حقيقة.

٣- الفصل الثاني في تقسيم الوضع باعتبار الموضوع له.

أعني المعنى^(٢٣)، والتقسيم الآتي يجري في كل من الوضع الشخصي والنوعي، إلا أننا نتكلم أولاً على الشخصي لظهوره فيه فنقول: الوضعُ باعتبار الموضوع له بحسب القسمة العقلية أربعة أقسام، الثلاثة الآتية، والرابع أعني كون الموضوع له عاماً متعلّلاً^(٢٤) بخصوصية إفراده مما لا وجود له بل حكموا باستحالته.

وبحسب الاستقراء ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يكون الموضوع له والوضع كلاهما عامين.

= الشركة فيه فرضاً انتزاعياً، ويطلق على ما يتعيّن به الموجود الخارجي، وحينئذٍ لا يعرض للموجودات الذهنية التي لا توجد في الخارج.

(٢٣) نذكر بأنهم عرفوا الوضع بأنه تعيين الشيء بإزاء المعنى بحيث متى سُمع أو أحسّ

فُهم منه المعنى الموضوع هو له. وهذا التعريف يشمل وضع اللفظ وغيره. (سعود المطالع: ٤٦٨).

(٢٤) في الأصل: معفلاً.

والثاني: أن يكونا خاصين.

والثالث: أن يكون الوضع عاماً والموضوع له خاصاً.

وبيان ذلك أن الواضع يجب عليه أن يلاحظ الطرفين أعني الموضوع والموضوع له عند الوضع والتعيين، فإذا لاحظ الموضوع مشخصاً فلا يخلو إما أن يلاحظ الموضوع له مشخصاً أيضاً من [ص ٨] حيث هو مشخص فيكون الوضع مشخصاً خاصاً مع خصوص الموضوع له، وذلك مثل وضع الأعلام كزيد وأسامة. أما كون الوضع فيها شخصياً فلتشخص الموضوع، أعني لفظ (زيد) مثلاً. وأما كونه خاصاً فلملاحظة الموضوع له الخاص، أعني معنى (زيد) مثلاً ذاته بخصوصه. وإما أن يلاحظ الموضوع له الشخص بوجه كلي عام يشاركه فيه أشخاص آخر، فيكون الوضع شخصياً عاماً مع خصوص الموضوع له، مثل وضع الحروف والضمائر وأسماء الإشارة والموصولات، وليست موضوعة للأمر العام بل للجزئيات على ما اختاره المحقق العَضُد^(٢٥) والسيد السند^(٢٦) ومن وافقهما،

(٢٥) المحقق العَضُد هو عضد الدين الإيجي عبد الرحمن بن أحمد المتوفى عام ٧٥٦ هـ = ١٣٥٥ م عالم بالأصول والمعاني والعربية، من أهل إيج (فارس) ولي القضاء وأنجب تلاميذ عظاماً، وجرت له محنة مع صاحب كرمان فحبسه بالقلعة، فمات مسجوناً. من كتبه «المواقف» و«العقائد العضدية» و«الرسالة العضدية» في علم الوضع عن الأعلام ٤: ٦٦ ط ٣.

(٢٦) السيد السند هو السيد الشريف الجرجاني علي بن محمد ٧٤٠-٨١٦ هـ = ١٣٤٠-١٤١٣ م. فيلسوف من كبار العلماء بالعربية، ولد في تاكو قرب (استراباد) ودرس في شيراز. ولما دخلها تيمور سنة ٧٨٩ هـ فرّ الجرجاني إلى سمرقند، ثم عاد إلى شيراز بعد موت تيمور. فأقام إلى أن توفي.

من كتبه: التعريفات وشرح مواقف الإيجي.. وغيرهما... عن الأعلام ٥: ١٦٠ ط ٣.

وهو التحقيق خلافاً للسعد^(٢٧) والجمهور، مثلاً (مِنْ) التي هي من حروف الجر^(٢٨) ليست موضوعاً لمطلق الابتداء، و (ذا) الإشارية ليست موضوعاً لمطلق مشارٍ إليه، بل [مِنْ] موضوعاً لكل فردٍ معين من أفراد مطلق الابتداء. و (ذا) موضوعاً لكل فردٍ معين من أفراد مطلقٍ مشارٍ إليه. فالواضع تعقل مطلق الابتداء ووضع (مِنْ) لكل فردٍ من أفراد ذلك الابتداء المطلق. وتعقل مطلق المشار إليه ووضع (ذا) لكل فردٍ من أفراد ذلك المشار إليه [ص ٩] وعند السعد (مِنْ) موضوعاً للأمر الكلي وهو مطلق الابتداء بقطع النظر عن أفرادها، لكن شرط الواضع استعماله في جزئي. فعلى هذا: هذه المذكورات كليّات وضعا جزئيات استعمالاً. والوضع والموضوع له كلاهما عامان، وعلى هذا المذهب المختار هي جزئيات وضعا واستعمالاً، والوضع شخصي عام، والموضوع له خاص. وأما كون الوضع فيها شخصياً فلما مرّ، وأما^(٢٩) كونه عاماً فلما لاحظت الموضوع الخاص بوجه كليّ. وأما كون الموضوع له خاصاً فلأنه جزئي يمتنع الشركة فيه، ولا يعدّ في ملاحظة شيء خاص بأمر عام. وأما أن يلاحظ الموضوع له عاماً من حيث هو عام كليّ فيكون الوضع شخصياً عاماً مع عموم الموضوع له، مثل وضع النكرة كرجل وإنسان. أما كونه شخصياً فلما مرّ، وعماماً

(٢٧) السعد هو سعد الدين التفتازاني مسعود بن عمر ٧١٢-٧٩٣هـ = ١٣١٢-١٣٩٠م من أئمة العربية والبيان والمنطق، ولد بتفتازان (من بلاد خراسان) أقام بسرخس، وأبعده تيمورلنك إلى سمرقند، فتوفي فيها، ودفن في سرخس، من كتبه: المطول في البلاغة وشرح العقائد النسفية وغيرها. عن الأعلام ٨: ١١٣ ط ٣.

(٢٨) في الأصل: حروف الخبر؟

(٢٩) في الأصل: وأن.

فلملاحظة الموضوع له بعمومه. وأما كون الموضوع له عاماً فلأنه كليّ تحتته أفراد.

تنبيه :

خصوصُ الوضعِ بملاحظة الموضوع له بخصوصه، وعمومه بملاحظته بوجه كليّ أو بملاحظته بعمومه. وكما أن الأقسامَ الثلاثة تجري في الوضع الشخصي، كذلك تجري في الوضع النوعي، لأنّ الواضع إذا لاحظ الموضوع بوجه كليّ كما صدرناه سابقاً فله أن يلاحظ الموضوع له على أحد تلك الأمور الثلاثة المذكورة في [ص ١٠] الوضع الشخصي، إذ لا منافاة بين عمومٍ وخصوصٍ الموضوع له. فإذا قال الواضع مثلاً: كلُّ ما يصحّ أن يركّب من (ف ع ل) متحرك الوسط مفتوح الآخر عيّنته للدلالة على هذه الصيغة الثلاثية الماضوية، يكون كلُّ مركّب من تلك الحروف الثلاثة المذكورة علماً لجنس تلك الصيغة، ويسمى هذا الوضع وضعاً نوعياً خاصاً لموضوع له خاص. أما كون الوضع نوعياً فلعوم الموضوع أعني اللفظ. وخاصاً فللملاحظة الموضوع له المعنى ذهنياً بخصوصه، وهذا ما وعدنا به بالإشارة إليه من أنّ علّم الجنس يكون وضعه شخصياً كأسامة ونوعياً كهذا، أعني فعل. ومثال ما إذا كان الوضع النوعي عاماً لموضوع له خاص قول الواضع: عيّنت هيئة كلِّ فعل للدلالة على كل جزئي من جزئيات الزمان، وكلُّ جزئي من جزئيات النسبة إلى فاعل أحدثه، أما كونه نوعياً فلماً مرّ. وأما كونه عاماً فللملاحظة الموضوع له بوجه كليّ، لأنّ الواضع لاحظ أولاً مطلق الزمان ومطلق النسبة، ثم وضع كلِّ هيئة فعل للدلالة على كل جزئيات الزمن والنسبة، فألّه الوضع كليّة، والموضوع له جزئيّ خاص، ومثال ما إذا كان الوضع النوعي عاماً لموضوع له عام قول

الواضع: عينت هيئة كل مركّب خبري [ص ١٠] للدلالة على ثبوت شيء لشيء أو نفيه عنه.

تنبيه:

اختلف في النكرة الدالة على معنى له وجود في الذهن بالإدراك، ووجود له في الخارج بوجود فرده كالإنسان، هل هي موضوعة للمعنى الخارجي أو للمعنى الذهني أو للمعنى من حيث هو؟

ذهب إلى الأول الجمهور وإلى الثاني الإمام (*) وإلى الثالث التقي السبكي (٣٠)، وأما النكرة الدالة على معنى لا وجود لفرد منه في الخارج كبحر من زئبق، فموضوع للذهني قطعاً (٣١). وأما المعرفة فمنها ما وضع للخارجي كعلم الشخص واسم الإشارة، ومنها ما وضع للذهني قطعاً كعلم الجنس والمعرف باللام الحقيقة.

الخاتمة:

النكرة بالمعنى الأول المقابل للمعرفة قسمان:

- اسم جنس وهذا عند المحققين موضوع للماهية لا باعتبار حضورها في الذهن كأسد.

- ونكرة بالمعنى المقابل لاسم الجنس وهي موضوعة للفرد. انتهى.

(*) أظن أنه يريد بالإمام عضد الدين الإيجي.

(٣٠) التقي السبكي: تقي الدين السبكي علي بن الكافي ٦٨٣ - ٧٥٦ هـ = ١٢٨٤ - ١٣٥٥ م أبو الحسن، شيخ الإسلام في عصره، وأحد الحفاظ المفسرين المناظرين، ولد في سبك (من أعمال المنوفية بمصر) وانتقل إلى القاهرة ثم إلى الشام، وولي قضاء الشام سنة ٧٣٩ هـ، واعتلّ فعاد إلى القاهرة فتوفي فيها. وله كتب كثيرة. عن الأعلام ٥: ١١٦ ط ٣.

(٣١) في الأصل: تقطعاً.

[وهذا آخر ما أردنا جمعه في هذه الرسالة. نسأله سبحانه وتعالى أن يوفقنا لطاعته ولما يحب ويرضاه. والحمد لله رب العالمين. وكان الفراغ من نسخها على يد عبد الحميد الزهراوي يوم الثلاثاء الواقع في أربعة عشر من شهر ربيع الأول الذي هو من شهور سنة ألف وثلاثمائة وخمسة والحمد لله على التمام].

مراجع التحقيق والمقدمة

- إتقان الصنع في شرح رسالة الوضع. محمد سعيد الحسني الجزائري. مطبعة جريدة بيروت ١٣١٨ هـ.
- الأعلام. خير الدين الزركلي. دار العلم للملايين. بيروت ١٩٧٩.
- الإنصاف في مسائل الخلاف. ابن الأنباري. تح محمد محيي الدين عبد الحميد. القاهرة. بلا تاريخ.
- التاريخ الحمصي. عبد الهادي الوفاي. /مخطوط/.
- تكملة المعاجم العربية. دوزي. ترجمة وتعليق د. محمد سليم النعيمي. بغداد ١٩٧٨ وما بعدها.
- حلية البشر. الشيخ عبد الرزاق البيطار. تح الشيخ محمد بهجة البيطار. المجمع العلمي العربي بدمشق ١٩٦٣.
- سعود المطالع. عبد الهادي نجا الأبياري. مصر.
- شرح الكافية. رضي الدين الأسترآبادي. تح. يوسف حسن عمر. جامعة بنغازي ١٩٧٣-ليبيا.
- كشف الظنون. مصطفى بن عبد الله (الحاجي خليفة) مكتبة المثنى - بغداد.
- لسان العرب. ابن منظور. دار صادر. بيروت.
- مجلة التراث العربي. دمشق. العدد المزدوج ٢٥/٢٦ سنة ١٩٨٧.
- مجلة المنار. القاهرة. المجلد ١٩ سنة ١٩١٦ والمجلد ٢١ سنة ١٩١٨.
- معجم المؤلفين. عمر رضا كحالة. مطبعة الترقى بدمشق ١٩٥٨.
- مفتاح السعادة. أحمد بن مصطفى (طاش كبرى زاده). تح كامل بكري وعبد الوهاب أبو النور (دار الكتب الحديثة بالقاهرة ١٩٦٨).
- مفتاح العلوم. أبو يعقوب السكاكي (يوسف) المطبعة الميمنية بمصر ١٣١٨.